مفهوم العدالة في الفكر الغربي المعاصر (نماذج مختارة) ♦

المدرس المساعد منتظر كريم قاسم
قسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة البصرة

المستخلص

يركز البحث على مفهوم العدالة عند كل من روبرت نوزيك وفريدريك هايك, كونهما ينتميان الى نفس الاتجاه (الاتجاه الليبرالي الجديد) وينطلقان من نفس المنطلقات في تصورهما لمفهوم العدالة, لكن طريقة الدفاع والرؤية بينهما تختلف, يطرح نوزيك تصوراً لليبرالية القائمة على الحقوق الطبيعية للفرد, كما يدافع عن دولة الحد الادنى, كون وظيفتها تقتصر على حماية الفرد وملكيته من أي اعتداء او احتيال او سرقة, كما يرفض أي تدخل من قبل الدولة لتوزيع الثروات. بحسب تصوره ان العدالة تتحقق من خلال التبادل الطوعي المشروع, فالضرائب التي تفرضها الدولة كما يرى نوزيك تمثل انتهاكاً.

اما هايك يطرح تصوراً لمفهوم العدالة الاجتماعية او المخطط الاجتماعي واصفاً اياه وهم او سراب او اداة ايديولوجية تستخدم لتمرير السياسات الاشتراكية, يرى هايك ان المسؤول الوحيد والقادر على تنظيم العلاقات الاقتصادية وبصورة عادلة هي السوق الحرة وليست الدولة, هايك يربط مفهوم العدالة بالفعل الانساني المقصود, وليس بالبنى او الانظمة الاجتماعية او السياسية, كما يرفض فكرة المجتمع بوصفه فاعل جمعي, يتوصل البحث الى عدة نتائج من اهمها, كلاهما يؤمنون بالحرية الفردية, رفض العدالة التوزيعية, لكنهما يختلفان في الرؤية, كون نوزيك ينطلق من تصور حقوقي طبيعي بينما هايك من تصور اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: دولة الحد الادنى, العدالة, نظرية الاستحقاق, العدالة الاجتماعية, العدالة التوزيعية.

♦ تاريخ الاستلام: ٢٠٢٦/٠٢/١١ تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٠٣/٢٩

The Concept of Justice in Contemporary Western Thought: Selected Models ♦

Assistant Lecturer Muntadhar Karim Qasim
Department of Philosophy/ College of Arts/ University of Basra

Abstract

This study focuses on the concept of justice in the thought of Robert Nozick and Friedrich Hayek, as both belong to the same intellectual trend (neoliberalism) and share similar foundational assumptions in their understanding of justice. However, they differ in their approach and theoretical justification. Nozick presents a vision of liberalism grounded in individual natural rights and defends the idea of a minimal state, whose role is limited to protecting individuals and their property from violence, fraud, and theft. He rejects any state intervention in wealth redistribution. In his view, justice is achieved through legitimate voluntary exchange, and taxation is considered a violation of individual rights.

Hayek, on the other hand, critiques the concept of social justice, describing it as an illusion, a myth, or an ideological tool used to promote socialist policies. He argues that the free market, rather than the state, is the only mechanism capable of organizing economic relations fairly. For Hayek, justice is linked to individual intentional actions rather than to social or political structures, and he rejects the idea of society as a collective moral agent.

The study concludes that both thinkers support individual freedom and reject distributive justice; however, they differ in their foundations, as Nozick is based on natural rights theory, while Hayek is grounded in economic liberalism.

Keywords: minimal state, justice, entitlement theory, social justice, distributive justice.

♦ **Received: 11/02/2026** **Accepted: 29/03/2026**

المقدمة

لا شك ان مفهوم العدالة يُعد من المفاهيم الاساسية في الفلسفة السياسية الذي دار الجدل حوله لما يحمله من تصورات ورؤى مختلفة ومعقدة, باختلاف الاتجاهات والمدارس الفكرية وفي مسار هذه الرؤى والايديولوجيات, تظهر نظريتان متمايزتان حول هذا المفهوم, هما روبرت نوزيك وفريدريك هايك, وهما من ابرز مفكري الاتجاه الليبرالي المعاصر, وهؤلاء قدما تصورا نقديا لمفهوم العدالة الاجتماعية او العدالة التوزيعية كون هذه المفاهيم هي تتطابق مع التصورات الاشتراكية والايديولوجية الاشتراكية, يركز البحث حول هاتين النظريتين ومحاول ابراز ملامحهما الفلسفية والسياسية, تأتي اهمية البحث كون مفهوم العدالة والدولة من ابرز واهم القضايا في الفلسفة السياسية المعاصرة, كما ان تناول هاتين الشخصيتين وتصورهما لمفهوم العدالة يسلط الضوء على وجود تباين داخلي ضمن الاتجاه الليبرالي كونهما ينتميان لنفس الاتجاه, مما يعطي رؤية فلسفية حول الحرية والمساواة والحقوق,

اما اهداف البحث هو تحليل نظرية نوزيك لدولة الحد الادنى كونها النظرية التي تقتصر على حماية الافراد من أي اعتداء او احتيال او سرقة, كما ان هذه النظرية تضمن حق الفرد داخل الدولة, ونقد نوزيك للعدالة التوزيعية كونها تمثل انتهاكاً واعتداءً على حقوق وحريات الفرد, كما يهدف الى دراسة موقف هايك من العدالة الاجتماعية او المخطط الاجتماعي, وتفكيك الاسس الايديولوجية التي يستند اليها وهي الاسس الاشتراكية.

اما الاشكالية الرئيسية للبحث تتمثل من خلال طرحها للأسئلة التالية: هل يمكن بناء مفهوم للعدالة في ظل رفض التوزيع القسري للثروات وتقييد تدخل الدولة، كما يرى نوزيك وهايك؟ وما الأسس الفلسفية لنظرية نوزيك في العدالة؟ كيف يفند هايك مفهوم العدالة الاجتماعية؟ ما نقاط الاتفاق والاختلاف بين نوزيك وهايك في تصورهما للعدالة؟ ومن اجل الاحاطة بجميع التساؤلات قسمنا البحث الى محورين اساسين في المحور نظرية دولة الحد الانى والعدالة الاجتماعية ونظرية الاستحقاق, نبين من خلاله العدالة عند روبرت نوزيك, ونقد نوزيك للعدالة التوزيعية, اما في المحور الثاني: بنية العدالة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي عند فريدريك هايك.

المحورالاول:

دولة الحد الادنى والعدالة الاجتماعية ونظرية الاستحقاق

اولاً: روبرت نوزيك ونظرية دولة الحد الادنى:

هو فيلسوف امريكي من مواليد ١٩٣٨, ينتمي للاتجاه الليبرالي التحرري, عمل استاذاً للفلسفة في جامعة هارفارد, كتب في مجالات فلسفية متعددة, منها تفسيرات فلسفية وغيرها من المصادر الغير مترجمة, لكن كتابه الاشهر والمترجم الى اللغة العربية هو (الفوضى, الدولة, اليوتوبيا) والذي يمثل جل فلسفته السياسية والفكرية, كما يعلن نوزيك في هذا الكتاب انتماءه الواضح والصريح للتيار الليبرالي التحرري والذي (يمثل الاتجاه الليبرالي المعاصر), يؤكد نوزيك في هذا الكتاب على وجود حقوق طبيعية وثابتة للأفراد ولا يجوز للدولة او غيرها ان تتدخل في توزيعها او فرض ضرائب عليها كما هو معمول في الانظمة السياسية المعاصرة, لأنه يعد ذلك انتهاكاً لحقوق الفرد والاعتداء عليها, كذلك يناقش في هذا

الكتاب صلاحية الدولة من سلطة في ظل وجوب احترام هذه الحقوق, كما يناقش اصل الدولة وصلاحيتها ومشروعيتها ومهامها وحدودها, كما يؤكد على فكرة ان الدولة لكي تكون مقبولة لا بد ان تكون صلاحيتها مقيدة بمعنى ان لا تتجاوز دورها في حماية الافراد, أي بمعنى ان دورها يقتصر فقط على حماية الافراد وحقوقهم من أي اعتداء او احتيال, دون التدخل في حياتهم او خياراتهم[١].

ثانياً: دولة الحد الأدنى عند نوزيك :

يرجع الاهتمام بالدولة من قبل الفلاسفة على انها ليست كيان سياسي فقط, وانما ظاهرة فلسفية عبر العصور الماضية, لأنها من المفاهيم التي تتطلب التأمل, فهؤلاء الفلاسفة طرحوا تساؤلات عن اصلها ونشأتها بدءً من ارسطو والى فلاسفة العقد الاجتماعي, وهل يمكن للإنسان ان يعيش من دون وجود هذا المفهوم المسمى بالدولة؟ كما ناقشوا اشكالها وانواعها ومراحلها, وكيف يمكن للعدالة ان تتحقق داخلها كما كان الاهتمام كيف يمكن للأفراد ان يعيشوا داخلها, والقيم التي تحكمها, هل مصلحة الفرد ام المصلحة العامة, نوزيك شأنه شان هؤلاء الفلاسفة الذين سبقوه, في كتابه "الفوضى, الدولة, اليوتوبيا" اكد على مشروعية الدولة وحدودها وصلاحيته, كما اكد ان الدولة عليها ان تكون صلاحيتها مقيدة, أي بمعنى وظيفتها وصلاحيتها تكون مقتصرة على حماية الحقوق الفردية أي الملكية والحريات الفردية وتقييم الدول من زاوية العدالة والحقوق[٢].

وفي سياق نشأة دولة الحد الادنى, يرى نوزيك إن دولة الحد الادنى لا تقوم على عقد اجتماعي, وانما تنشأ وفق تفاعلات جماعية بين افراد وجماعات, بداية تشكلها او ظهورها تكون كاليد الخفية, تتشكل حسب ما يرى نوزيك في البداية تكون في حالة فوضى يعمل الافراد بشكل جماعي لتشكيل وكالات خاصة بهدف حماية انفسهم من الاعتداءات الخارجية, ثم بعد ذلك تقوى احدى هذه الوكالات تدريجيا على غيرها, لكن هذا لا يعني الغاء الوكالات الاخرى, بل يكون هناك استمرار هذه الوكالة وتقدم خدماتها مقابل اجر مع الاحتفاظ الجزئي باستقلالها, ومن تقدم الزمن تفرض الوكالة الاقوى سيطرتها وتتحول اشبه بالحارس الليلي, فتكون وظيفتها تولي حماية الافراد من السرقة وغيرها, وبذلك سوف تحتكر السلطة الامنية وتصبح بمثابة دولة الحد الادنى كما يصفها نوزيك في كتابه (الفوضى, الدولة. اليوتوبيا)[٣].

وفي ظل نشوء دولة الحد الادنى كما يرى نوزيك ان الفرد يمتلك حقوق لا يمكن للدولة الاعتداء عليها او انتهاكها, سواء كان هذا الاعتداء من الفرد او الجماعة او الدولة, تكتسب هذه الحقوق قوتها حسب ما يرى نوزيك ان مجرد ان تفكر الدولة بالتدخل يعد انتهاكاً واعتداءً عليها, فالدولة كما يرى عليها ان تلتزم بوظيفتها وهي حماية الحقوق الفردية من الاعتداء عليها, وأي نشاط آخر تمارسه الدولة خارج هذه الوظائف يهدد حقوق الأفراد[٤].

ويرى نوزيك ان الدولة لا يمكنها ان تستخدم سلطتها لإجبار الافراد على مساعدة الافراد الاخرين, حتى ولو كان بدافع انساني او غيره, او ان تحاول ان تمنع الافراد من اتخاذ قرارات تخصهم, حسب نوزيك يرى ان هذه الرؤية تكون مرفوضة من قبل الناس لأنها قد تبدو قاسية او غير متعاطفة مع معاناة الاخرين, هو يعترف بذلك كما يعترف انه يشعر بالنفور منها في البداية, لكنه مع مرور الوقت اقتنع بها بعد التفكير بالحجج التي يقدمها الفكر التحرري, هنا نوزيك يؤيد دولة الحد الادنى التي يقتصر دورها على الحماية دون التدخل, حتى وان كان التدخل بدافع انساني او غيره يعتبره تعدياً

وانتهاكاً لحقوق الفرد[٥], فأقصى ما يمكن ان تمتلكه دولة الحد الادنى من وجوب السلطة السياسية هي حماية هذه الحقوق, وان منحت أي صلاحيات تتجاوز هذا الحد يعد تعديا واصحاً على حقوق الافراد[٦].

كما انها هي الجهة الوحيدة التي تملك العقوبات على عملائها ونوع العقاب الذي يطبق, كما تملك ايضاً سلطة منع الافراد من الدفاع عن انفسهم او حماية حقوقهم الفردية, وعندما تصدر الدولة هذا المنع, فأنها سوف تتحمل التبعات الاخلاقية والعملية, كما انها تجبر المستفيدين من خدماتها دفع تعويضات لأولئك الافراد المستقلين الذين منعوا من استرداد حقوقهم مباشرة, ويرى نوزيك أن أفضل وسيلة لتعويض هؤلاء المستقلين هي شمولهم بخدمات الحماية التي تقدمها الدولة، باعتبارها الخيار الأكثر فاعلية وأقل كلفة[٧].

كما يرفض نوزيك رؤية ان الدولة نشأت لأسباب سياسية او اقتصادية او اجتماعية, وانما الدافع الاساس هو دافع اخلاقي عفوي يقوم على مبدأ التعويض, وبهذه الرؤية تكتمل صورة الدولة المشروعة عنده، وبعدها أفضل نمط ممكن للتنظيم الاجتماعي[٨].

ثالثاً: العدالة الاجتماعية عند نوزيك:

قبل الحديث عن مفهوم العدالة الاجتماعية عند نوزيك, لا بد لنا ان نقف على مفهوم العدالة عند نوزيك وما هو جوهرها, يعرف نوزيك العدالة بأنها:امتلاك الفرد بما يملكه بطريقة مشروعة ويمكن تحقيق هذه العدالة إذا تحققت ثلاثة شروط منها: الحصول على الشيء بطريقة عادلة, وانتقال الملكية اليه بصورة عبر مشروع من المالك الشرعي, وتصحيح أي ظلم وقع في تاريخ هذه الملكية, فالعدالة بحسب نوزيك يكون معيارها بالطريق المشروع, فعدالة الملكية تكون بالتوزيع حتى وان كان التوزيع غير متساوٍ بين الافراد, مثال على ذلك: لو شخص ما امتلك ارضاً لم تكن مملوكة لأحد ثم قام ببيعها لشخص آخر برضاه, بحسب نوزيك الملكية هنا عادلة كون تاريخها عادل, اما عكس ذلك فالملكية تصبح عنا غير عادلة وان انتقلت فيما بعد بطريق قانوني. فهذا هو جوهر تعريف العدالة عند نوزيك[٩].

يقدم نوزيك مفهوماً ليبرالياً للعدالة يبين من خلاله معارضته الواضحة للتوزيع الاجباري للثروة, بحسب نوزيك ان العدالة لا تتطلب التوزيع القسري او الاجباري, لان ذلك يعده انتهاكاً للحقوق الملكية للأفراد, لأنه يرى ايضاً انه في ظل دولة الحد الادنى لكل فرد حق طبيعي في ممتلكاته المكتسبة بشكل عادل, اما أي نقل او تبادل طوعي بين شخصين يعتبر كل منهما مساوٍ للآخر مساوٍ له, هنا نوزيك يدافع عن مبدأ عدم التدخل, والذي يعني على الدولة ان لا تتدخل في التبادلات الاقتصادية الطوعية التي تكون بين الافراد، كون الفرد هو السيد يظل عليها, كما يرى نوزيك الملكية الشرعية يتم الحصول عليها من خلال النقل او التبادل الطوعي المساوية للآخر, اما الملكية الغير شرعية التي يتم الحصول عليها عن طريق السرقة او الاحتيال فلا يمكن ان تكون ملكية ويجب اعادتها الى مالكها الشرعي, هنا نوزيك يناقش فكرة الاستحواذ يتم من خلال الوصول غير السليم وغير الشرعي ولا يمكن ان يبرر حق الملكية الاولي[١٠].

اما فيما يخص الضرائب المرتفعة التي تفرضها السياسات الاجتماعية يعدها ايضاً انتهاكاً واضحاً لحقوق الملكية, لأنه يعد ذلك تدخل الدولة بإعادة توزيع الممتلكات او الثروات بطريقة قسرية او اجبارية, وفي هذا الموقف يتفق مع رأي روثبارد،

الذي يرى أن الملكية تكون مشروعة إذا كانت ناتجة عن العمل، أو الهبة، أو التبادل الحر, أما الممتلكات التي تُكتسب بالإكراه أو السرقة، فهي غير شرعية, وفق هذا الفهم، يمكن للفرد المطالبة بملكية سلعة إذا حصل عليها بطريقة لا تضر بحقوق الآخرين: العمل مشروع لأنه يعكس جهد الفرد في إنتاج شيء أو تحسينه, الهدية مشروعة لأنها ناتجة عن تنازل طوعي من المالك الأصلي, المقايضة مشروعة لأنها تبادل حر بين طرفين، كلٌّ منهما يقيّم ما يحصل عليه بقيمة مساوية أو أفضل[١١].

ويرجع السبب في رفض نوزيك لإعادة توزيع الثروات بشكل قسري, كون هذا التوزيع يأخذ اموال الافراد دون موافقتهم, مما يؤدي هذا التصرف الى معاملة الافراد وسيلة لخدمة الاخرين, وهو يعارض رؤية الاتجاه الليبرالي الذي ينظر الى الاشخاص بوصفهم احرار, فمن هذا التصور يرى نوزيك ان العدالة التوزيعية معناها ان الفرد يكون حر في التصرف بملكيته كما يشاء, اضافة الى امتلاكه القرار الكامل فيما يمنحهم او لا, فإعادة التوزيع القسري بحسب نوزيك يترتب عليه نتائج سلبية, ومن اهمها تشجيع الكسل, فرض الاكراه بذريعة العدالة, مما يؤدي الى حالة اللامساواة في النظام, يرى نوزيك ان العدالة التصحيحية مبنية على الاحترام الحقوق الفردية, وهذه وظيفة الدولة (دولة الحد الادنى) تحقيق ضمان هذه العدالة, وذلك يتم بمعاقبة من ينتهك الحقوق, واسترجاع الحقوق لإصحابها, وتقديم مبدأ التعويض, فالعدالة التي ينادي بها نوزيك هي تصحيح المظالم واستعادة التوازن لا اجبار او فرض نماذج جاهزة للتوزيع[١٢].

فالعدالة التي يطرحها نوزيك تقوم على طبيعة الملكية وشرعيتها القانونية, رافضاً أي حلاً او نموذج اجتماعي يسعى لإعادة توزيع الموارد, لأي دافع منها تلبية احتياجات الفقراء او دعم الفئات الضعيفة او غاية اخرى تحقق الخير العام, لأنه يرى ان هذه الحقوق لا تعطى من الدولة, بل على الدولة حمايتها وليس توزيعها او منحها, لان وظيفة الدولة تقتصر على حمايتها من العنف او الاحتيال, فتدخل الدول يمثل انتهاكاً لها وتجاوز لصلاحيتها وهذا يتعارض مع القيم الليبرالية القائمة على الحرية الفردية[١٣].

اما رؤية نوزيك للحق نراه يتفق مع جون رولز بتقديمه الحق على الخير لكنه يختلف معه حول فكرته عن العدالة, لان نوزيك لا يؤمن بوجود هوية اجتماعية توجب الافراد بالتضحية من اجل خير جمعي, فالمجتمع حسب نوزيك مكون من افراد فقط, لا كيان اجتماعي, لذلك يرفض فكرة استخدام فرد لخدمة مصالح الاخرين, لأنه يعد ذلك استغلال لحياته ووقته, كما يرى أن من يظن أن تقليص حقوق الأفراد أو ثرواتهم يحقق الخير العام فهو واهم, الخير الاجتماعي بالنسبة له مفهوم فارغ، ولا يستحق أن يُضحى لأجله بأي حق فردي ولهذا، يرفض تمامًا أي قيود تُفرض على حقوق الملكية[١٤].

وفي دفاعه عن حقوق الملكية الفردية يحاول نوزيك إحياء أفكار جون لوك, لأنه يعد هذه الحقوق طبيعية وأساسية، ولا يمكن لأي نظرية اجتماعية أو فلسفية أن تحد منها, كما يحق للفرد أن يتصرف بثروته كما يشاء، حتى لو أدّى ذلك إلى معاناة الآخرين أو اتساع الفجوة الاجتماعية, من هنا يرى أن الرأسمالية ليست فقط منسجمة مع فكره، بل هي نتيجة حتمية له. فهو يرفض تمامًا أي تدخل لإعادة توزيع الثروة, كما يعتقد أن حقوق الملكية تفرض قيودًا أخلاقية على سلوك الأفراد, هذه القيود لا تقوم على تحقيق أهداف أخلاقية، بل على احترام ملكية الآخرين فقط, ويجب على كل فرد أن يراعي هذه الحقوق عند ممارسته لحريته وسعيه لتحقيق رغباته[١٥]

رابعاً: نظرية الاستحقاق عند نوزيك.

يضع روبرت نوزيك ثلاثة مبادئ أساسية تشكّل الإطار النظري لما يسميه العدالة في الاستحقاق.

١. **مبدأ الاكتساب العادل:** يُجيز هذا المبدأ للفرد أن يكتسب ملكية أي شيء غير مملوك مسبقاً، بشرط ألا يتم ذلك عن طريق السرقة أو الإكراه أو الخداع.
٢. **مبدأ النقل العادل:** يتيح هذا المبدأ تبادل الممتلكات بحرية، شريطة أن لا يتم النقل باستخدام القوة أو الغش أو السرقة, وهاتان القاعدتان تُنظمان عمليات التملك والتبادل المشروعة، وكل المعاملات العادلة تُستمد شرعيتها من تطبيقهما المتكرر.
٣. **مبدأ التصحيح العادل:** لم يحدده نوزيك بعبارات صريحة، لكنه أشار إلى وظيفته الأساسية، وهي تصحيح الخروقات التي قد تحدث في تطبيق المبدأين الأول والثاني، كتلك التي تنطوي على الاستحواذ أو النقل غير المشروع.[١٦]

يرى نوزيك ان العدالة ترتكز هذه المبادئ وهو ما اطلق عليها بنظرية تاريخية العدالة, كونها تختلف عن النظريات التي تحكم عدالة التوزيع, فالحكم على عدالة التوزيع يتطلب ان نستقرأ مساره التاريخي, أي بمعنى كيف تم الحصول على الملكيات, وهل هي مشروعة او الطرق التي توصلت من خلاله كانت مشروعة؟ فان كانت خلاف ذلك تصبح الملكية غير عادلة[١٧].

يفصل نوزيك في موضوع العدالة بين الاستحقاق الاخلاقي والاستحقاق القائم على الجهد, مثال على ذلك الميراث كما يرى نوزيك مشروعيته تكون قائمة على وفق مبدأ النقل العادل, وان كان الوارث لا يبذل جهداً خاصاً او لم يكن له مساهمات في تكوين الثروة, او كما لا يكون مستحقاً اخلاقياً او ذو مكانة اجتماعية, فلو اراد الأب ان يورث ثروته الى الابن وان كان شريرا, حسب ما يرى نوزيك يحق للابن ان يرثها[١٨].

ويؤكد نوزيك ان مقياس التوزيع العادل يقوم على الاجراءات القائمة على تتبع الحيازة والنقل وليس على النتائج, اما الاشكالية التي يطرحها نوزيك حول كيفية حصول المالك الاول علي الشيء, بمعنى من اين حصل عليها ان لم ينقلها له احد,؟ يستند نوزيك إلى تفسير لوك: إذا لم يكن الشيء مملوكًا لأحد، جاز الاستحواذ عليه، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تدهور وضع الآخرين وهذا هو ما يعرف بشرط لوك. وإذا أُخل بهذا الشرط، فلابد من تعويض المتضررين، وإلا عد الاستحواذ غير مشروع[١٩]. وبالتالي، يحق للفرد التصرف في الشيء متى ما تم الحصول عليه بشكل شرعي، سواء عبر استحواذ أولي عادل، أو من خلال سلسلة نقل عادلة. كمثال: إن التقط شخص صدفة من الشاطئ حيث لم تكن مملوكة لأحد، أو اشتراها ممن التقطها أولًا، يكون استحقاقه لها مشروعًا. لكن ومع ذلك، يرى نوزيك تظل هناك إشكالات قائمة:

أولًا: من الصعب اليوم الحديث عن استحواذ على ممتلكات غير مملوكة، إذ إن أغلب الأشياء باتت مملوكة مسبقًا.

ثانيًا: حتى إن لم يتضرر أحد بشكل مباشر من الاستحواذ، فقد يُحرم من فرصة كان يمكنه الاستفادة منها، وهو ما يثير التساؤل: هل يُعد ذلك عدلًا حقًا؟ فعدم تدهور حال الفرد لا يعني بالضرورة تحسنه، وقد يكون عدم حصوله على الشيء نتيجة لاستحواذ شخص آخر، لاختلال في ميزان العدالة[٢٠].

المحور الثاني

بنية العدالة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي عند هايك

اولاً: آراء هايك في العدالة الاجتماعية.

فريدريك هايك (١٨٩٩-١٩٩٢) فيلسوف سياسي واقتصادي من اصل نمساوي قضى معظم حياته في بريطانيا, يعد من ابرز المفكرين المدافعين عن الحرية الاقتصادية, وبالأخص عن اقتصاد السوق الرأسمالي الحر, له مؤلفات عدة من اشهرها الطريق نحو العبودية عام ١٩٤٤, والذي اصبح مرجعاً فكرياً واساسياً لمعارضي دولة الرفاه, يعارض السياسات الاجتماعية التي تفرضها الحكومات على الاقتصاد الحر, كما يرفض تدخل الدولة في السوق, كون هذا التدخل يهدد الحرية ويقود نحو الاستبداد, لهذا السبب هو يرفض كل اشكال العدالة التوزيعية ويعد من المعارضين لها وللعدالة الاجتماعية[٢١], كما انه يُعد مفكراً ليبرالياً ورغم أنه يُعد مفكرًا ليبراليًا، فإن هذا الوصف لا يوضح بدقة نوع الليبرالية التي يؤمن بها[٢٢], كما انه من أبرز مفكري القرن العشرين تناول هايك في كتبه مبادئ الاقتصاد وحدود العقل البشري، ودرس كيف تنشأ القواعد والأنظمة الاجتماعية بشكل طبيعي, كما واكد على ان التخطيط المسبق لا ينتج قواعد السلوك العادل في أي مجتمع ولكن يأتي قواعد السلوك العادل من تطور طويل الأمد, ولهذا دعا إلى توخي الحذر عند محاولة تغيير نتائج هذا النظام الطبيعي, وفي الفكر الليبرتاري، هناك توتر واضح بين احترام التقاليد الناشئة تلقائيًا، وبين استخدام العقل لبناء نظريات عن حقوق الإنسان والحكومة المحدودة[٢٣].

ثانياً: نقد العدالة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي عند هايك:

قبل الحديث عن مفهوم العدالة الاجتماعية ونقدها عند فريدريك هايك, يجب ان نقف على تعريفه العدالة عند هايك , يعرف هايك العدالة في جوهرها قائمة على نظام يكون ضامن لحرية الافراد للحصول على مصالحهم داخل السوق, مع توفير حماية لحقوقهم وممتلكاتهم دون تدخل الدولة وفرضها في عملية توزيع اجتماعي للثروة[٢٤].

يصف هايك مفهوم العدالة الاجتماعية بانها وهم او سراب, اضافة الى نقده الحاد لها وهو ما يتضح من عنوان أحد أشهر مؤلفاته "وهم العدالة الاجتماعية". او سراب العدالة الاجتماعية, كما يتجاوز ذلك إلى إنكار بعض المبادئ الأساسية في العلوم الاجتماعية، ينفي هايك المجتمع, كونه يرى ان ما موجود هو افراد تكون العلاقة بينهم قائمة على علاقات اقتصادية ترتبط هذه العلاقات بتفاعلات السوق, ليصبح هايك بذلك المدافع الأيديولوجي الأبرز والأخطر عن الرأسمالية غير المقيدة، والتي لا تتحمل أي مسؤوليات اجتماعية, وبهذا تعد أفكاره وتصوراته بمثابة التبرير النظري والأيديولوجي المتحيز لسياسات الليبرالية الجديدة التي أدت في النهاية إلى الأزمات التي نشهدها اليوم في مختلف أنحاء

العالم, فقد تخلى النظام الرأسمالي المعاصر عن المجتمع وعن العدالة الاجتماعية، وكان فريدريك هايك هو من قدم التبرير الأيديولوجي لهذا التوجه[٢٥]. كما يشبه هايك العدالة الاجتماعية بالأفكار الخضراء التي تنام بعنف ولا تحمل أي دلالة عقلية, لأن الافكار لا يمكن ان تحمل لوناً معيناً, كما يصفها بالتعبير الفارغ من المعنى, فالهدالة الاجتماعية حسب لا تشير الى شيء واقعي او الحكم عليه حسب, بحسب هايك، لا تُنسب إلا إلى نتائج مرتبطة بأفعال بشرية واعية ومقصودة[٢٦].

فهو يرفضها رفضاً تاماً, لأنه يعدهما جزءاً من المشروع الاشتراكي وامتداداً له, فالاشتراكية حسب هايك فشلت اقتصادياً وسياسياً, وهذا الفشل دليل واضح على خطأ كل الافكار التي تنتمي اليها, ومنها العدالة الاجتماعية او التخطيط الاجتماعي, يدافع هايك عن الحياد القيمي, بمعنى ان الدولة يجب ان لا تفرض رؤية او تصور خاص للحياة, فالاشتراكية حسب ما يرى هايك ترفض هذا الحيادة, لأنها تملي على المجتمع ما يجب ان يكون عادلاً او غير عادل, وبما ان العدالة الاجتماعية تنطلق من قيمة خاصة ومعينة (توزيع الثروة مثلاً) فهي حسب فهم هايك تكون شكل من اشكال فرض القيم[٢٧].

ويرى أن النظام الاقتصادي الحديث لا يمكنه أن يوزع الموارد وفق معايير أخلاقية، لأن ما يُعتبر أخلاقيًا لا يمكن تحديده موضوعيًا في بيئة معقّدة ومتغيرة, حسب ما يرى هايك ان توزيع المكافآت لا يجب أن يعتمد على النوايا أو "الاستحقاق"، بل على نتائج العمل كما تُقيّمها السوق, أي أن العدالة في هذا السياق تعني مكافأة من يسهم أكثر، وليس من "يستحق" أكثر وفق اعتبارات أخلاقية شخصية[٢٨].

وفي مواصلته لنقد الاشتراكية ومبادئها التي هدفها الغاء المشروعات والملكيات الخاصة لوسائل الانتاج ومحاولة تبديلها بنظام تخطيط مركزي تتولى فيه الدولة إدارة الاقتصاد بدلاً من القطاع الخاص القائم على الربح, يرى هناك مبادئ وخطابات تنادي بها الاشتراكية تدل على اهداف نبيلة في ظاهرها لكن كما يرى هايك ان هذه الخطابات هي الغاء الملكية الفردية وهذا ما يتعارض مع منهج هايك, ويرى هايك أن هذا الخلط بين الغايات والوسائل يؤدي إلى الانزلاق نحو خيارات سياسية واقتصادية لا يعي الناس تبعاتها بالكامل، وقد لا تكون محل إجماع عام، رغم الاتفاق الظاهري على الأهداف[٢٩]. فالعدالة الاجتماعية حسب هايك تعد من اكثر الاستخدامات تضليلاً, فهذا المصطلح حسب ما يرى هايك يكون مشوهاً للعدالة, كما يمثل ادة خطابية تستخدم للأيديولوجية الاشتراكية على حساب الفهم الواضح للعدالة والتي تعني مبدأ يحكم السلوك الفردي ضمن نظام القانون[٣٠]. وايضاً من ضمن التشبيهات التي يصف بها العدالة بديمقراطية الشعب كونها تمثل خداعًا لغويًا، يخفي وراءه دلالات أيديولوجية وقد لاحظ مدى تغلغل هذا المفهوم في أذهان الأجيال الجديدة، مستدلًا برسالة دكتوراه في جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦، اعتبرت العدالة الاجتماعية نوعًا جديدًا من العدالة، في تجاهل صريح للمفهوم الكلاسيكي القائم على القواعد الموضوعية, كما ينتقد هايك أيضًا الاعتقاد السائد بأن كل سياسة تهدف لتقليص الفوارق في الدخل تستحق وصف اجتماعية[٣١].

كما يرى هايك ان انتساب مفهوم العدالة الاجتماعية لمجتمع ما, يخفي وراءه حالتين, فالحالة الاولى هو اغفال التناقض بين العدالة التوزيعية وآلية السوق, والحالة الثانية تقويض الشروط الاساسية لبقاء المجتمع نفسه, واضعاف القدرة

على التعايش في نظام يقوم على التنافس والتعاون غير المركزي, لذلك هو يرفض العدالة الاجتماعية ويسميها بالمعادية الاجتماعية[٣٢].

فمن هذه الرؤية ان أي محاولة تسعى لفرض خارج آلية السوق, أي بمعنى يكون التوزيع خارجياً, فانه يؤدي الى نتائج غير عملية مما يغذي مشاعر الحسد ويضر بالمصلحة العامة, حسب رؤية هايك ان المسؤول الوحيد الذي له القدرة على الحفاظ على الصالح العام واعطاء وفق المساهمات الفعلية وفق تدفق السلع والخدمات وليس على رغبات او تصورات اخلاقية مسبقة هو السوق, فكل الخطابات الايديولوجية المعادية للرأسمالية والتي تروج للمساواة والعدالة التوزيعية لا يمكن تحقيقها, لأنها تفتح الباب لمطالب جديدة غير قابلة للتحقق, كونها تصدر من افراد مستفيدون من النظام الرأسمالي بينما يدينونه علناً, هايك يؤكد على ان السوق هو افضل وسيلة لتوزيع الثروات ومن يتصور غير ذلك فهو واهماً[٣٣].

اذن من خلال تحليله وتفسيره في تحليلاته يقدم هايك نقدًا للعدالة انطلاقًا من نقده للاشتراكية، التي حسب ما يراه انها تدّعي تحقيق العدالة الاجتماعية، رغم إخفاقها على المستويين النظري والعملي، سواء اقتصاديًا أو سياسيًا, لكن هذا النقد لا يقتصر على الاشتراكية وحدها، بل يمتد وإن بشكل غير مباشر ليشمل كل تيار فكري يسعى لتحقيق عدالة اجتماعية، حتى وإن لم يكن اشتراكيًا، بما يشير إلى رفضه الجذري لفكرة العدالة في أي مجتمع أو نظام اقتصادي أو سياسي, إن سبب اصرار هايك على استحالة تحقق العدالة الاجتماعية , وذلك نظراً لغياب الشروط الضرورية التي يمكن أن تكرّس هذه العدالة وتجسدها على أرض الواقع. فعند هايك، مثلًا، لكي تتحقق العدالة داخل المجتمع، وخصوصًا داخل الأسرة، يتوجب على الحكومة أن تضمن تكافؤ الفرص بين الأجيال كافة, فإذا تمتع جيل ما بفرص معينة، فإن من مسؤولية العدالة بحسب هايك ألا تقتصر على توفير فرص جديدة للفقراء، بل أن تحافظ على نفس مستوى الفرص المتاحة للأجيال السابقة[٣٤].

ثالثاً: العدالة وعلاقتها بالسلوك الفردي عند هايك

يرى هايك ان مفهوم العدالة يرتبط بالسلوك الفردي, وليس بالنتائج او الاحوال الاجتماعية, فالمفاهيم مثل العدل والظلم لا ترتبط بالظروف سواء كانت حسنة او سيئة, بل تشير الى القواعد التي تحكم التفاعل الاجتماعي, والى تصرفات الافراد, فالعدالة بحسب هايك لا لا يربطها بصفات الاحوال او الاوضاع بقدر ما تكون مرتبطة بالسلوك الانساني, فوصف الاحداث الطبيعية كالزلزال او الفيضان بانه غير عادلة, هذا الوصف لا يعد دقيقاً من الجانب المفهومي, بل هو تجسيم لغوي, وحين نشعر بالظلم ازاء هذه الكوارث فاننا نبحث عن جهة حتى نحملها المسؤولية سواء كانت إلهية أو بشرية لكي نُضفي على الموقف صفة الظلم[٣٥].

ويرى هايك لا يمكن أن يُوصف أي شيء بأنه عادل أو غير عادل إلا إذا كان فعلًا بشريًا, وإذا ما استخدمنا هذه المصطلحات لوصف حالات أو نتائج، فإنها لا تكتسب معنى إلا إذا أمكننا أن نعزو المسؤولية عنها إلى أحد ما, وبهذا، فإن هايك يرفض أي تصور للعدالة بوصفها وصفًا لحالة اجتماعية، ويقصرها على ميدان القواعد والسلوك[٣٦]. إضافة الى

ذلك يرى هايك أن الحكم على فعل ما بأنه غير عادل لا يصح إلا إذا خرق قاعدة عامة, أما الأفعال التي لا تنتهك قاعدة من هذا النوع، فلا يمكن وصفها بأنها غير عادلة، حتى لو كانت نتائجها مؤذية أو غير مرغوبة, والإشكالية التي يطرحها هايك هنا, ما طبيعة هذه القواعد العامة التي تجعل بعض الأفعال غير عادلة؟ فهو يميز بين القاعدة كقاعدة، وبين مضمونها الأخلاقي, فليست كل قاعدة عامة هي بالضرورة عادلة, ويمكن في حالات معينة أن تؤدي المعاملة المتساوية بموجب القانون إلى نتائج غير عادلة، مما يفتح المجال لإعادة التفكير في صيغ القواعد لا في استبعاد مبدأ القواعد نفسه[٣٧].

ويرى هايك أن العدالة لا تُختزل في مجرد المساواة في تطبيق القوانين، بل يجب أن يكون للقانون مضمون عادل, حتى لو طُبق قانون معين على الجميع دون استثناء، كإعدام جميع الأطفال الذكور تحت سن الثانية، فإنه يظل قانونًا جائرًا من حيث المبدأ, يضع هايك إطارًا لمفهوم العدالة في السياق الليبرالي يقوم على أربعة أسس:

١.العدالة مرتبطة بالفعل البشري: لا يمكن وصف شيء بالعدل أو الظلم إلا إذا كان ناتجًا عن فعل إرادي من الإنسان.

٢.قواعد العدالة سلبية: العدالة لا تُلزم بفعل الخير، بل تركز على منع الأفعال الظالمة.

٣.حماية المجال المحمي للفرد: العدالة تعني حماية حريات الأفراد وممتلكاتهم من الانتهاك.

٤.قابلية القواعد للاختبار الشامل: يجب أن تكون قابلة للتطبيق على الجميع دون تناقض في النتائج, كما يشير هايك إلى أن المجتمعات المتقدمة لا تنشأ إلا بوجود نظام من قواعد السلوك العادل[٣٨].

إلا أن هذا المطلب، كما يراه هايك، يكاد يكون مستحيلًا على أي حكومة تحقيقه. ويؤكد إن الفكرة القائلة بأن الحكومة يمكنها تحديد كل الفرص المتاحة للجميع وضمان تساويها، هي فكرة تتعارض مع منطق المجتمع الحر, فهايك يرى أن المجتمع الحر يجب أن يُترك دون تدخل، لا سيما التدخل الحكومي المرتبط بالتخطيط الاقتصادي، أي الاشتراكية[٣٩], كما ان هايك يؤمن بأن المعركة الحقيقية هي فكرية، وليست فقط سياسية أو اقتصادية, ويرى أن تغيير الفكر العام يحتاج إلى جيل كامل على الأقل, فالليبرالية لا تواجه الماركسية فقط، بل تواجه الاشتراكية وتدخل الدولة وتخطيطها الاقتصادي, كما ظهرت بعد ذلك في أمريكا طبقة من الأثرياء ورجال الأعمال يعارضون تدخل الدولة في الاقتصاد. هؤلاء دعموا أفكار هايك وموّلوا حركات فكرية ليبرالية جديدة لمواجهة سياسات الاقتصاد المختلط. كان دافعهم الخوف من سيطرة الدولة، ومن التعاون مع الاتحاد السوفيتي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية[٤٠]. ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نستنتج أن دعوة هايك للحفاظ على نفس الفرص المتاحة لأفراد المجتمع، هي في جوهرها دعوة إلى الحفاظ على البنية الطبقية، حيث تستمر الطبقة الغنية في السيطرة على باقي الطبقات الاجتماعية, وبهذا تتحول العدالة المزعومة إلى غطاء يخفي ظلمًا مقنّعًا[٤١].

الخاتمة:

١. توصلنا من خلال هذا البحث ان كل من روبرت نوزيك وفريدريك هايك يقدمان تصورين نقديين مختلفين لمفهوم العدالة

٢. كلاهما لا يتفقان ويرفضان مفهوم العدالة التوزيعية الذي تنادي به المدارس الاشتراكية او السياسات الاجتماعية.

٣. يؤسس نوزيك فكرة العدالة عبر نظرية الاستحقاق القائمة على اساس الملكية الفردية والتبادل المشروع.

٤. يرفض نوزيك مفهوم المساواة الاجبارية او القسرية التي تفرض من قبل السلطات باسم العدالة.

٥. يرى نوزيك ان التوزيع العادل لا يكون عادلاً الا اذا كان ناتجاً عن الاستحواذ والنقل الطوعي والتصحيح العادل للمظالم, كما يرفض تدخل الدول في اعادة التوزيع.

٦. توصلنا من خلال البحث, يرفض هايك أن تكون العدالة الاجتماعية مفهومًا قابلاً للتطبيق أو التحديد.

٧. يرى هايك في التوزيع الطبيعي عبر السوق الحر تعبيرًا موضوعيًا عن المساهمات الفردية.

٨. يرى هايك أن أي محاولة لتوجيه هذا التوزيع من قبل الدولة، سواء بحجج أخلاقية أو اجتماعية، ليست سوى تشويه للحرية وتقويض لنظام السوق.

٩. إن كلا المفكرَين يعيدان تعريف العدالة لا بوصفها نتيجة أو غاية، بل كمنظومة من القواعد التي تحمي الحرية الفردية وتضمن عدم التعدي..

المصادر

اولاً: المصادر:

١. روبرت نوزيك, الفوضى, الدولة, اليوتوبيا, ترجمة: عبد الكريم ناصيف, دار الفرقد, دمشق- سوريا, ط١, ٢٠١٩.

٢. فريدريك هايك, الغرور القاتل- اخطاء الاشتراكية, دار الشروق, القاهرة, ط١, ٢٠١٩.

٣. فريدريك هايك, الطريق الى العبودية, ترجمة: محمد مصطفى غنيم, دار الشروق, القاهرة, ط١, ١٩٩٤.

ثانياً: المراجع:

١- احمد واعظي, نظريات العدالة دراسة ونقد, ترجمة: حيدر نجف, مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي, بيروت – لبنان, ط١, ٢٠١٩.

٢- كولن فارلي, مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة, ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي, نجيب محمود الحصادي, بنغازي, منشورات جامعة قاريونس, ط ١, ٢٠٠٨, ص٩٢.

٣- نور الدين علوش, أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة, ابن النديم للنشر والتوزيع, الجزائر – وهران, دار الروافد الثقافية, بيروت – لبنان, ط١, ٢٠١٣.

٤- جيسون برينن. الفلسفة السياسية, ترجمة: علي الحارس, مراجعة: حسن ناظم, مركز الرافدين للحوار, بيروت- لبنان, ط١, ٢٠١٩.

٥- انطوني دي كرسبنى, وكينت مينوج , فلاسفة السياسة في القرن العشرين, ترجمة وتقديم: نصار عبدالله, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ب ط١, ٢٠١٢.

٦- ديفد هارفي, الليبرالية الجديدة:(موجز تاريخي), ترجمة: مجاب الامام, مكتبة العبيكان, المملكة العربية السعودية, ط١, ٢٠٠٨.

٧- انطوني دي كرسبنى, وكينت مينوج, أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة, ترجمة: نصار عبدالله, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, ب ط, ١٩٨٨.

٨- : ديفد بوز (تحرير), النظام التلقائي, ترجمة: صلاح عبد الحق, مراجعة وتدقيق: فادي حدادين, رياض الريس للكتب والنشر, الاردن, ط١, ٢٠٠٨.

ثالثاً: المجلات العلمية:

١- احمد عبد الكريم عبد الوهاب, الفكر السياسي عند روبرت نوزيك, مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, العدد ٦٣, ٢٠٢٢ حزيران.

٢- أشرف منصور، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية فريديريك هايك نموذجا، الحوار المتمدن، العدد ٢٧٩٣ ،مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٠٩.

رابعاً: الشبكة العنكبوتية (الانترنت):

١. نجم الدين فارس, فكرة تدخل الدولة في السوق عند (جون رولز) و(روبرت نوزيك) دراسة مقارنة, بحث منشور على الرابط التالي: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=834926&r=0 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١

٢. موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية : فريدريك هايك نموذجاً, بحث منشور على موقع منتدى البدال العربي للدراسات, ومتاح على الرابط التالي : **https://socialjusticeportal.afalebanon.org/ar/publication تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/١٥**

خامساً: الرسائل والاطاريح:

١- بن عبد الرازق كمال, نظرية العدالة الاجتماعية عند فريديريك فون هايك قراءة نقدية في الفكر الليبيرالي الجديد, رسالة ماجستير, جامعة البجزائر٢- ابو القاسم سعد الله, كلية العلوم الانسانية, الجزائر, ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

سادساً المجلات الانكليزية:

1- Andre Labianbo, Nozick's Theory of Justice: A Critic of Rawls' Egalitarian Principles, International Journal of Research Publication and Reviews, Issue 4, Vol 6, April 2025.
2- Dale Murray, Robert Nozick: Political Philosophy, University of Wisconsin-Baraboo/Sauk County, U. S. A. Research published on the following website: https://iep.utm.edu/noz-poli / .
3- Okpe Timothy Adie, Joseph Simon Effenji, The Entitlement Theory of Justice in Nozick's Anarchy, State and Utopia, GNOSI: An Interdisciplinary Journal of Human Theory and Praxis, Department of Philosophy University of Calabar, Calabar, Cross River, Nigeria. Ashi Polytechnic, Anyun, Benue State, Nigeria, Vol. 1(1) (2018),
4- .Kyung Seop shim.Hayek Theory of Justice,Yonsei Economic Snidies,Vol II.No.2,(September 1996
5- Salahuddin A, Robert Nozick's Entitlement Theory of Justice, Libertarian Rights and the Minimal State: A Critical Evaluation, Journal of Civil & Legal Sciences, Sreerampur, South Surma, Sylhet-3100, Bangladesh،2018,

الهوامش

[١] ينظر: احمد واعظي, نظريات العدالة دراسة ونقد, ترجمة: حيدر نجف, مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي, بيروت – لبنان, ط١, ص٢٧٠.

[٢] ينظر: احمد عبد الكريم عبد الوهاب, الفكر السياسي عند روبرت نوزيك, مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, العدد ٦٣, ٢٠٢٢ حزيران, ص٣٦١.

[٣] ينظر: نجم الدين فارس, فكرة تدخل الدولة في السوق عند (جون رولز) و(روبرت نوزيك) دراسة مقارنة, بحث منشور على الرابط التالي: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=834926&r=0 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١ .

[٤] ينظر: روبرت نوزيك, الفوضى, الدولة, اليوتوبيا, ترجمة: عبد الكريم ناصيف, دار الفرقد, دمشق- سوريا, ط١, ٢٠١٩, ص٩.

[٥] ينظر: روبرت نوزيك, الفوضى, الدولة, اليوتوبيا, ص١٠.

[٦] ينظر: احمد واعظي, نظريات العدالة دراسة ونقد, ص٢٧٢.

[٧] ينظر: احمد عبد الكريم عبد الوهاب, الفكر السياسي عند روبرت نوزيك, ص٣٧٠.

[٨] ينظر: كولن فارلي, مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة, ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي, نجيب محمود الحصادي, بنغازي, منشورات جامعة قاريونس, ط ١, ٢٠٠٨, ص٩٢.

[٩] See: Salahuddin A, Robert Nozick's Entitlement Theory of Justice, Libertarian Rights and the Minimal State: A Critical Evaluation, Journal of Civil & Legal Sciences, Sreerampur, South Surma, Sylhet-3100, Bangladesh., 2018, p2.

[١٠] See: Andre Labianbo, Nozick's Theory of Justice: A Critic of Rawls' Egalitarian Principles, International Journal of Research Publication and Reviews, Issue 4, Vol 6, April 2025,p8113.

[١١] See:Ibid, p8114.

[١٢] See: Andre Labianbo, Nozick's Theory of Justice: A Critic of Rawls', p8114.

[١٣] ينظر: احمد واعظي, نظريات العدالة دراسة ونقد,ص٣٧٢.

[١٤] ينظر: احمد واعظي, نظريات العدالة دراسة ونقد, ٢٧٣.

[١٥] ينظر: المرجع نفسه, ص ٢٧٣- ٢٧٤.

[١٦] ينظر: روبرت نوزيك, الفوضى, الدولة, اليوتوبيا, , ص١٩٧.

[١٧] See: Dale Murray, Robert Nozick: Political Philosophy, University of Wisconsin-Baraboo/Sauk County, U. S. A. Research published on the following website: https://iep.utm.edu/noz-poli/ .

[١٨] ينظر: احمد عبد الكريم عبد الوهاب, الفكر السياسي عند روبرت نوزيك, ص٣٧٠.

[١٩] See: Okpe Timothy Adie, Joseph Simon Effenji, The Entitlement Theory of Justice in Nozick's Anarchy, State and Utopia, GNOSI: An Interdisciplinary Journal of Human Theory and Praxis, 1Department of Philosophy University of Calabar, Calabar, Cross River, 540242, Nigeria..Ashi Polytechnic, Anyun, Benue State, Nigeria, Vol. 1(1) (2018),p8.

[٢٠] See: Okpe Timothy Adie, Joseph Simon Effenji, The Entitlement Theory of Justice in Nozick's Anarchy, State and Utopia,p8.

[٢١] ينظر: احمد واعظي, نظريات في العدالة: دراسة ونقد, ترجمة: حيدر نجف, ص٣٠٦.

[٢٢] ينظر: انطوني دي كرسبنى, وكينت مينوج , فلاسفة السياسة في القرن العشرين, ترجمة وتقديم: نصار عبدالله, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ب ط١, ٢٠١٢, ص٤١, ينظر: انطوني دي كرسبنى, وكينت مينوج, أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة, ترجمة: نصار عبدالله, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, ب ط, ١٩٨٨, ص٣٥.

[٢٣] ينظر: ديفد بوز (تحرير), النظام التلقائي, ترجمة: صلاح عبد الحق, مراجعة وتدقيق: فادي حدادين, رياض الريس للكتب والنشر, الاردن, ط١, ٢٠٠٨, ص٣١.

[٢٤] موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية : فريدريك هايك نموذجاً, بحث منشور على موقع منتدى البدال العربي للدراسات, ومتاح على الرابط التالي : https://socialjusticeportal.afalebanon.org/ar/publication/2080/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٣/١٥

[٢٥] ينظر: أشرف منصور، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية فريديريك هايك نموذجا، الحوار المتمدن، العدد ٢٧٩٣ ،مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٠٩, ص١.

[٢٦] ينظر: جيسون برينن. الفلسفة السياسية, ترجمة: علي الحارس, مراجعة: حسن ناظم, مركز الرافدين للحوار, بيروت- لبنان, ط١, ٢٠١٩,ص٥٨.

[٢٧] ينظر: نور الدين علوش, أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة, ابن النديم للنشر والتوزيع, الجزائر – وهران, دار الروافد الثقافية, بيروت – لبنان, ط١, ٢٠١٣, ص١٢٤.

[٢٨] ينظر: ف.ا. هايك, الغرور القاتل- اخطاء الاشتراكية,ص١٤٣

[٢٩] ينظر: فريدريك هايك, الطريق الى العبودية, ترجمة: محمد مصطفى غنيم, دار الشروق, القاهرة, ط١, ١٩٩٤, ص٥٥.

[٣٠] ينظر: ف.ا. هايك, الغرور القاتل- اخطاء الاشتراكية, دار الشروق, القاهرة, ط١, ٢٠١٩, ص١٤٢.

[٣١] ينظر: المصدر نفسه, ص١٤٢.

[٣٢] ينظر: المصدر نفسه, ص١٤٣.

[٣٣] ينظر: المصدر نفسه, ص١٤٣ -١٤٤.

[٣٤] ينظر: بن عبد الرازق كمال, نظرية العدالة الاجتماعية عند فريديريك فون هايك قراءة نقدية في الفكر الليبيرالي الجديد, رسالة ماجستير, جامعة البجزائر٢- ابو القاسم سعد الله, كلية العلوم الانسانية, الجزائر, ٢٠٢٣-٢٠٢٤, ص٨٠.

[٣٥] See:Kyung Seop shim.Hayek Theory of Justice,Yonsei Economic Snidies,Vol II.No.2,(September 1996),p123.

[٣٦] See:Ibid:123.

[٣٧] See:Ibid:123.

[٣٨] See: Ibid:p124.

[٣٩] ينظر: المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

[٤٠] ينظر: ديفد هارفي, الليبرالية الجديدة :(موجز تاريخي), ترجمة: مجاب الامام, مكتبة العبيكان, المملكة العربية السعودية, ط١, ٢٠٠٨, ص٤١-٤٢.

[٤١] ينظر: بن عبد الرازق كمال, نظرية العدالة الاجتماعية عند فريديريك فون هايك قراءة نقدية في الفكر الليبيرالي الجديد,ص٨١.